الاجتهاد المقاصدى و المناطى و اشكاليۀ العلمنۀ و تفريغ الشريعۀ

*حيدر حب‌الله

تمهيدٌ

بدايۀً يلزمنى توضيح مقصودى من المصطلحين الواردين فى العنوان:

1ـ الاجتهاد المقاصدى :هو الاجتهاد الذى يأخذ الغايات (ملاكات الأحكام الثبوتيۀ والنتائج المصلحيّۀ المترتِّبۀ على التشريعات) التى تستهدفها الشريعۀ بتشريعاتها، ثمّ يقوم بممارسۀ الاجتهاد وفقاً لهذه الغايات، بوصفها حاكماً ومهيمناً على فهم الأحكام والنصوص، وتحريكها فى أرض الواقع كذلك.

2ـ الاجتهاد المناطى :هو الاجتهاد الذى يحاول العبور من حرفيّات النصوص؛ لاكتشاف المدار (العلّۀ) الذى تقوم عليه التشريعات. والمدار أو المناط لا يساوى المصلحۀ أو المقصد أو الملاک الثبوتى، بل قد يكون صفۀً يلحقها الحكم، لكنّها غير مُبْرَزۀ مباشرۀً فى الدليل الشرعى، ويكون الحكم دائراً مدارها وجوداً وعدماً، سعۀً وضيقاً، وتكون المصلحۀ مترتِّبۀ على دَوَران الحكم على هذا المناط.

توضيح الإشكاليّۀ وتبيان معالمها

ثمّۀ مَنْ يرى أنّ التوجُّه المقاصدى والغائى، وكذا التفكير العِلَلى بمعنى الاجتهاد المناطى، وكذلک التوجُّه نحو التعدّى عن النصوص باسم محاربۀ الجمود على حرفيّۀ النصّ...، هذه كلُّها ليست سوى محاولاتٍ فى العصر الحديث لتفريغ الدين والشريعۀ من مضمونهما؛ بهدف التوصُّل لبناء نظام حياۀٍ علمانىّ، بمعنى مرجعيّۀ العقل، وتحييد النصّ، وتشييد التاريخيّۀ، بحيث يُعاد فهم النصوص والأحكام الدينيّۀ فى سياقٍ تاريخىّ وسائلىّ، وبذلک ينتهى مفعولها الزمنىّ، ولا يبقى من الدِّين سوى مجموعۀٍ بسيطۀ من الشعارات العامّۀ المُدْرَكۀ لدى العقل الإنسانى الفطرى أو التجريبى، مثل: مبادئ العدالۀ والحرِّيۀ والكرامۀ والمحبّۀ والخير والرحمۀ والصلاح والنظام ومعاقبۀ الجناۀ ونحو ذلک.

النقطۀ الأكثر قلقاً هنا تكمن فى:

1ـ مخاطر النظام القائم على ثنائيّۀ الوسائل والغايات (قراءۀ داخل ـ دينيّۀ)، وهو النظام الذى طرحه المقاصديّون، فقد ميَّزوا ـ كما قلنا فى غير مناسبۀٍ ـ بين الوسائل والغايات، وجعلوا الغايات مقدَّمۀً على الوسائل. إنّ هذا النظام منطقىٌّ فى حدّ نفسه، لكنّ إجراءه على الدِّين والشريعۀ سوف يطيح بالطرق والوسائل التى وضعَتْها الشريعۀ نفسها للوصول إلى غاياتها، وسوف تتمّ الاستعاضۀ عن ذلک بوسائل من صنع البشر. وهى وسائل غير مضمونۀ النتائج، ويُخشى أن تهدِّد تحقيق الغايات نفسها على المدى الزمنىّ، أو تتصادم مع غايات أخرى للشريعۀ. فالتخلّى عن وسائل وضعتها الشريعۀ نفسها لتحقيق غاياتها من الطبيعى أن لا تتناقض مع غاياتٍ أخرى لها، نحو وسائل من صنعنا نحن، ولا ندرى رُبَما لا تحقِّق النتائج نفسها، بل رُبَما تتصادم مع غاياتٍ أخرى للشريعۀ ونحن لا نعرف... هذا التخلّى غيرُ منطقىٍّ وغير معقولٍ. وعندما تُطالبنا الشريعۀ بوسائل فى

تنظيف وتطهير أجسامنا مثلاً، ثمّ نقول بأنّ هذه مجرّد وسائل، والغايةُ هى تحقيق النظافةُ والطهارةُ، فنستعيض بوسائل صناعيةٍ وكيميائيةٍ حديثةٍ؛ بزعم أننا نحقِّق الغايات وربَما بطريقةٍ أفضل، فنحن لا نعرف أنّ هذه الطرق الحديثةُ رُبما توصلنا ـ بل قد أوصلتنا بالفعل ـ للكثير من التهديد للسلامةُ الصحِّيةُ، ورُبّما كان لها تأثيرٌ على الحياةُ الاقتصاديّةُ أيضاً؛ لكونها تتطلَّب تكلفةً ماليّةً، بخلاف الماء والتراب وأمثالهما ممّا لا يحتاج إلى دورةٍ ماليّةٍ اقتصاديّةٍ، الأمر الذى يخفِّف من رأسماليّةُ الحياةُ، وتعملق المال، وشيوع الاستهلاك، وغير ذلك، وهذه قد تكون غايات أخرى للشريعةُ... نعم، هنا يكمن الخطر فى مثل هذه النظريّات.

2ـ مخاطر تهديد الهويّةُ (قراءةُ علم ـ اجتماعيّةُ)؛ وذلك أنّ التفكير المقاصدى والعِلَلى يقضى شيئاً فشيئاً على الصور الدينيّةُ الشكليّةُ؛ لأنّه يقوم على فقه المآلات والعبور عن فقه الحرفيّات، فيزهد فى المقدّمات والطرق التى تكون هى الصور البارزةُ ماديّاً وفيزيقيّاً. فمثلاً: لو قلنا بأنّ الوضوء ليس العلّةُ فيه والغايةُ سوى النظافةُ فسوف يزول هذا التقليد الشكلى من حياةُ المسلمين، وهو ما يهدِّد هويّتهم. وهكذا لو قلنا بأنّ العقوبات ليس لها موضوعيّةُ، بل أُخِذَت على نحو الطريقيّةُ لتخفيف نسبةُ الجنايةُ والجُرْم، فهذا يعنى أنّ كلّ الصورةُ الشكليّةُ لنظام العقوبات فى الإسلام يمكن أن تزول. وهكذا لو قلنا بأنّ مناط أو غايةُ تحريم الغناء ليس إلاّ سدّ الطرق أمام الفاحشةُ والاختلاط والتحلُّل الأخلاقى فهذا سوف يُفضى إلى شيوع استماع المسلمين للغناء. إلى غير ذلك من الأمثلةُ الكثيرةُ المهدَّدةُ بالانقراض لو فُتح هذا الباب...

ولو لاحَظْنا هذا الأمر فهذا من شأنه تدمير الصور الشكليّةُ التى تظهر للعيان بوصفها معبِّرات ومظاهر ونماذج للدِّين. ولو فكَّرنا بهذا على المدى البعيد، وسلَّمنا زمام القيادةُ لهذا التفكير، فسوف نذهب تدريجيّاً نحو إلغاء مظاهر الهويّةُ الدينيّةُ المجتمعيّةُ. وهذا خطرٌ جداً.

3ـ نسف الصور الفقهيّةُ النَّمَطيّةُ (قراءةُ داخل ـ فقهيّةُ)، بمعنى تدمير الكثير من آراء المشهور والإجماع الذى تلقّاه المسلمون جيلاً بعد جيل؛ لأنّ هذا النمط من الاجتهاد سوف يختلف جَذْريّاً عن الأنماط السابقةُ ـ وخاصّةً فى مثل: الوَسَط الإمامى ـ ومن ثمّ سيؤدّى ذلك إلى شروخ كبيرةُ فى مسلَّمات الفقه وواضحاته، الأمر الذى يهدِّد بِنْيَةُ الفقه الإسلامى نفسه.

لعلّه إلى هذه الثلاثةُ ترجع جملةُ المخاوف والهواجس، وتؤول أبرز الملاحظات النقديّةُ السلبيّةُ العامّةُ (قراءةُ من الخارج). ولعلّها أبرز ثلاثةُ عناصر نقديّةُ سلبيّةُ يمكن أن تواجه الاجتهادَيْن: المقاصدى؛ والمناطى، بعيداً ـ الآن ـ عن إشكاليّةُ الرأى والقياس، التى تُطْرَح فى بعض الأوساط الإماميّةُ، والتى لا نستهدفها بالبحث حاليّاً.

تعليقاتٌ وملاحظاتٌ على إشكاليّتَىْ: العلمنةُ؛ والتفريغ

قبل أن أعلِّق ببعض التعليقات السريعةُ على هذه الملاحظات الثلاثةُ لا بُدَّ لى ـ بدايةً ـ من الإقرار، بل والتأييد، لجملةٍ من هذه المخاوف والهواجس؛ وذلك أننا رأينا بالفعل العديد ممَّنْ يرفعون شعار هذه الأنماط الاجتهاديّةُ يطيحون ـ بسببٍ ومن دون سببٍ ـ بالكثير من الأمور الدينيّةُ دون تحقيقٍ وتعمُّقٍ ودراسةٍ جادّةُ، مستخدمين عناوين من نوع ضرورةُ عدم الجمود، وضرورةُ الفقه الحيوىّ الحراكىّ، ولزوم تخطّى حرفيّات النصوص؛ لدَرْك العمق منها، وضرورةُ المقاصديّةُ والغائيّةُ فى الفهم الدينىّ، والذاتى والعَرَضى فى الدِّين، وغير ذلك من العناوين التى هى حقّةٌ فى نفسها، لكنّها توظَّف بطريقةٍ بائسةُ فى بعض الأحيان. لكنّ استغلال بعض المفاهيم الصحيحةُ من قِبَل بعض مَنْ لديه غَرَضٌ أو لا يجيد استخدامها أو غير ذلك لا يعنى أنّ هذه المفاهيم هى فى نفسها باطلةٌ، أو لا توجد طرق أخرى لتوظيفها بعيداً عن هذه السلبيات أو الأساليب غير الموضوعيّةُ. فعلينا ـ

كما فى كلّ مكانٍ ـ أن نميِّز بين سلامة المنهج وبين سوء استفادة بعض الناس منه، أو عدم استخدام بعضٍ آخر له بشكلٍ صحيح.

من هنا نقول:

أوّلاً :إنّ دعوى أنّ الاجتهادات المقاصديّة أو المناطية العِلَليّة تُحْدِث شَرْخاً فى المنظومة الفقهيّة هى دعوى سبق أنْ علّقنا على مثلها مراراً؛ وذلك أنّ الفقه بنسخته الواصلة إلينا ليس مقدَّساً، بل الشريعة هى المقدَّسة بالنسبة إلينا، والخلط بين الفقه والشريعة هو الذى يفضى مراراً وتكراراً إلى مثل هذه الالتباسات. فالفقه هو فهم أجيالٍ من العلماء للشريعة من نصوصها ومصادرها، وهذا الفهم كما يمكن أن يكون قد أصاب بنسبة التسعين فى المائة، يمكن أن يكون قد أصاب بنسبة الستّين فى المائة، وليس هو فَهْماً معصوماً بالضرورة، فإذا اكتشفنا ـ نتيجة ممارسةٍ اجتهاديّة أصوليّة معمَّقة ـ أنّ هذه الفهوم كانت خاطئة، وهى فهومٌ بشريّة، فبأىّ مبرِّرٍ شرعىّ أو أخلاقىّ نسمح لأنفسنا باتِّباع ما نراه خطأً؛ بحجّة أنّ جمهور الفقهاء قالوا به؟!

إنّ حجِّيّة الإجماع تمَّتْ مناقشتها مراراً وتكراراً من قِبَل متأخِّرى الأصوليّين والفقهاء، وقد أكَّدوا أنّ الاجماعات المَدْرَكيّة أو محتملة المَدْرَكية لا حجِّيّة فيها. فإذا كان الأمر كذلك فكيف بالإجماعات التى نحتمل مَدْرَكيّتها، ونناقش فى مداركهم ونخطِّئهم فى ما فهموه من هذه المدارك، نتيجة مناهج توصَّلوا إليها بأذهانهم، وبَلَغَتْها عقولُهم؟! ومجرَّد قُرْبهم الزمنىّ لا يغيِّر شيئاً؛ فالمتأخِّرون كانوا أدقّ منهم فى كثير من الأمور، ومناهجهم كانت أكثر عمقاً فى الكثير من المستويات، والعلم يتطوَّر بشكلٍ تلقائىّ فى هذه المجالات، دون أن يعنى ذلك أنّ المتأخِّرين كانوا على صوابٍ دائماً.

ثانياً :إنّ ادّعاء أنّ الدِّين عُرضة للزوال بفعل هذه المناهج يمكن أن يقلبه المنتصرون لهذه المناهج على أصحابه، وذلك بالقول بأنّ هذه المناهج لديها ـ عندما لا تستخدم بشكلٍ إفراطىّ شعارىّ ـ لديها هى القدرة على حماية الدِّين وبقائه.

سبق لى أن ذكَرْتُ العديد من هذه الأمثلة فى مناسباتٍ أخرى. وأُشير هنا سريعاً: مَنْ الذى يقوم بالإجهاز على فقه الزكاة اليوم: الفهم التقليدى النَّمَطى أو الفهم المناطى أو المقاصدىّ عندما يوسِّع دائرة الأعيان الزكويّة؟ مَنْ الذى يقوم بحفظ الأنساب وعدم اختلاطها اليوم: هل هو الفهم التقليدى النَّمَطى أو الفهم المناطى الذى يجعل العلم وسيلةً من وسائل إثبات النَّسَب، بدرجة تصل بالبشر إلى الكشف عن كثيرٍ من الأنساب بالدقّة أو شبه الدقّة العالية، بما هو أعلى بكثيرٍ عادةً من حجم القوّة الاحتماليّة فى الطرق الفقهية النَّمَطيّة؟ إلى غيرها من عشرات الأمثلة. إنّ الطُّرُق النَّمَطيّة هى أيضاً لا تسلم من الإشكاليّة، وهى أنّها فى العديد من المواضع تقف عاجزةً عن تقديم حلولٍ حقيقيّة؛ إذ فى كثيرٍ من الأحيان تتصادم مع المعرفة البشريّة اليقينيّة، التى يُقرّون هم بها عبر مرجعيّة أهل الخبرة التى يؤمنون بها.

ثالثاً :إنّ الحديث عن الهويّة الإسلاميّة ومخاطر التهديد هو أيضاً بحاجةٍ إلى تأمُّلٍ؛ إذ يلزمنا مُسْبَقاً تحديد الهويّة الإسلاميّة لنعرف: هل نحن نسير على هذه الهويّة حتّى نخاف عليها أو نسير على هويّاتٍ مصطَنَعة بفعل تراكم الأجيال التاريخيّة التى ألقَتْ بحمولاتها على الهويّة الإسلاميّة الأصيلة، كلٌّ من موقعه؟ ففى البداية علينا تحديد ما هى الهويّة الإسلاميّة التى جاءت بها الرسالة السماويّة؟ ثمّ بعد ذلك نتحدَّث عن أنّ الهويّة التى نحياها اليوم هل هى هويّةٌ إسلاميّة أصلاً وحقّاً أو هى ـ فى بعض أجزائها ـ حمولات هويّاتٍ عربيّة وعُرْفيّة وفارسيّة وتركيّة...؟ لا يمكن اعتبار هويّتنا القائمة هويّةً إسلاميّة ما لم نقُمْ فى

مرحلةٍ أسبق بدراسة هذه الهويّة، وتحليل الإسلام نفسه؛ لإجراء مقارنات... أمّا اعتبار هويّتنا القائمة اليوم هى هويّة إسلاميّة خالصة، ثمّ جعلها أصلاً فى محاكمة مناهج الاجتهاد، فهو خطأٌ منهجىّ، بل هو يعبِّر عن نوعٍ من المصادرة.

إنّ المنطق العلم ـ اجتماعىّ نفسه الذى يستخدمه أصحاب هذه الإشكاليّة هنا هو الذى يخبرنا أيضاً أنّ الأديان والمذاهب تتراكم عليها فى العادة ثقافاتٌ وأعراف وقوميّات وأنماط تفكيرٍ، بحيث نحتاج لحفرٍ جيولوجىّ عميق؛ كى نزيل عنها ركام التاريخ، ومن ثَمَّ فما تُسمِّيه أنتَ اليوم هويّةً إسلاميّة أصيلة يمكن أن يكون بعضُه أعرافاً عربيّة أو فارسيّة أو هنديّة...، أو ظهر نتيجة أوضاعٍ اقتصاديّة أو سياسيّة معيّنة، أو كرَّسته السلطات الحاكمة عبر أجيالٍ؛ لمصالحها، ولا يمثِّل أصالة الهويّة الدينيّة. فجَعْلُه أساساً نحاكِم وِفْقَهُ مناهجَ الاجتهاد لا يحمل الكثير من المنطقيّة.

إنّ مشكلة بعض الناس أنّهم يخافون من (التصفير)، بمعنى أنّهم لا يريدون الاستماع لتلك الأسئلة التى تعيدهم لنقطة الصفر فى التفكير، لهذا فهم يفضِّلون اعتبار ما هو قائمٌ مفروغاً عنه، ولا يرغبون فى التفتيش فيه؛ خَوْفاً ـ رُبَما ـ من جُرْحٍ نرجسى قد يُصيبهم؛ أو مفاجآتٍ قد تنتظرهم تُلحق أوجاعاً. وعندما نبحث فى مناهج المعرفة والاجتهاد فى الدِّين فلا يمكننا أن نتجاهل الأسئلة الصفريّة هذه، وإلاّ فحديثنا لن يكون فى المنهج أساساً؛ لأنّ المنهج نفسه يعتاش على التفكير الصفرىّ هذا.

رابعاً :إنّ دعوى زوال الهويّة تهويلٌ ومبالغة، فإنّ المقاصديّين والعِلَليّين والمناطيّين غالباً ما لا يقحمون أنفسهم فى الأمور التعبُّديّة، ويعتبرون العبادات خارج نطاق عملهم فى الغالب. وقد رأينا أنّ الطوفى ـ أحد أهمّ أنصار فقه المصلحة والمقاصد ـ يحيِّد العبادات والمُقَدَّرات الشرعيّة، ورأينا أنّ الكثير جداً من أنصار القياس يحيِّدون العبادات والحدود والكفّارات.

إنّ النقطة الجوهريّة هنا تكمن فى أنّ مناهج الاجتهاد المقاصدىّ والعِلَلىّ والمناطىّ غالباً ما تعمل فى دوائر الأمور العقلائيّة العُرْفيّة، التى يملك العقل التجريبى الإنسانى خبرةً مُسْبَقة بها، كما تمّ إيضاح ذلك فى مباحث مناسبات الحكم والموضوع وإلغاء الخصوصيّات، وأجلاه خير تجليةٍ السيد محمّد باقر الصدر فى بعض تعليقاته الفقهيّة. ولهذا فهذه المناهج قليلاً ما تُقحم نفسها فى العباديّات، إلاّ عبر وجود نصوصٍ تعليليّة (أو فى ضمن قضايا محدودةٍ وتفصيليّة جداً)، وهذا راجعٌ لأخذ الأمور من النصّ نفسه، وليس خارجاً عن دائرة النصوص ولو بنحوٍ ما. ولعلّه يؤكِّد ما نقول أنّ بعض التيارات العلمانيّة والليبراليّة فى العالم العربىّ والإسلامىّ تهاجم فى غير مناسبة الاتجاهات المقاصديّة، وتعتبرها متحفِّظةً، بل تتَّهمها بالجمود والجلموديّة. وهذا يكشف عن أنّ الصورة التى يأخذها بعض المعارضين للتيّارات المقاصديّة والتعليليّة ليست دقيقةً، لو أخذنا أطراف المشهد كلِّه.